

التغلغل الصهيوني في إفريقيا (المخاطر والتحديات)

Zionist penetration into Africa (risks and challenges)

محمد عليان *

جامعة البليدة "02" - الجزائر

mohammedelyyan@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2025/09/17

تاريخ القبول: 2025/11/07

تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى التغلغل الصهيوني في القارة الإفريقية، واستخدامه الأساليب المتنوعة، لبناء علاقات دبلوماسية، وغيرها مع الدول الإفريقية، لكسب دعمها وتأييدها في الأمم المتحدة ضد مشاريع القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وتكشف الدراسة عن أسلوب الفلسفة العسكرية الإسرائيلية، الذي لعب دوراً فعالاً في هذا الاختراق من خلال صفقات الأسلحة الرسمية وغير الرسمية لتمويل جماعات ضد أخرى، وخلق حالة من الفوضى وتأزيم الأزمات، لمصلحة الأمن "القومي الإسرائيلي"، واعتمدت الدراسة على مقارنة واقعية في تحليل أبعاد ومخاطر هذا التوجه.

كلمات مفتاحية: التغلغل الصهيوني؛ الفلسفة العسكرية؛ الدول الإفريقية؛ النزاعات الاثنية.

Abstract:

This study aims to determine the extent of Zionist penetration into the African continent, and its use of various methods to build diplomatic and other relations with African countries, to gain their support and endorsement at the United Nations against draft resolutions related to the Palestinian issue. The study reveals the Israeli military philosophy, which played an effective role in this penetration through official and unofficial arms deals to fund groups against one another, creating chaos and exacerbating crises, all in the interests of "Israeli national security." The study relied on realty approach to analyze the dimensions and risks of this approach.

Keywords: Zionist penetration; military philosophy; African countries; ethnic conflicts.

مقدمة

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، والتي كان من نتائجها المباشرة تراجع نفوذ الدولة العثمانية، حيث تم التوقيع على اتفاقية سرية غير معلنة آنذاك، سميت باتفاقية "سايكس بيكو عام 1916"، كانت أطرافها القوى الاستعمارية فرنسا وبريطانيا، وتم تقسيم مناطق النفوذ في المنطقة العربية بين هاتين الدوليتين، فأخذت بريطانيا فلسطين كقوة انتداب على الشعب الفلسطيني، وبموجب هذه الاتفاقية صدر وعد بلفور عام 1917 لإعطاء اليهود "دولة قومية مصنعة" في فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني صاحب الأرض، وبتحالف وطيد مع الحركة الصهيونية والقوى الاستعمارية، ومنذ ذلك التاريخ دعمت بريطانيا العصابات الصهيونية عسكرياً مثل: "الارجون" و"الهجاناه"، والذين ارتكبوا أبشع المجازة بحق الشعب الفلسطيني نذكر على سبيل المثال مجزرة "دير ياسين"، هذه العصابات هي نواة "الجيش الإسرائيلي" الذي كون الدولة فيما بعد، فإسرائيل "الدولة المختلقة" أو "المصنعة" هي دولة عسكرية وليست دولة مدنية ديمقراطية مثلما روج لها.

وتشير العديد من الدراسات إلى أن (إسرائيل) تحتل المواقع الأولى في العالم لجهة تصدير الأسلحة إلى مناطق النزاعات والحروب الأهلية، وهي في الغالب تقف إلى جانب الأنظمة الاستبدادية في قمعها للشعوب، وتغذي بالتالي جرائم الحرب والحروب ضد الإنسانية، في حين يُفرض التكتّم على عملية الاغتناء السريع بالنتيجة، والتي يستفيد منها كبار الجنرالات في (الجيش الإسرائيلي) بدعم من وزارة الأمن¹، ومن بين 130 دولة تزودها إسرائيل بالأسلحة والعتاد العسكري، هناك دول يُمنع الحديث عنها البتة تقع ضمن هذه القائمة، فحظر تزويد تلك الدول بالسلح دولياً، يشكل دافعاً رئيسياً لإسرائيل لعدم الاعتراف بأن ميانمار، وجنوب السودان، ورواندا، ونيجيريا، وأذربيجان، وصربيا، كلها تقع ضمن متاجرها الواسعة لبيع السلاح في العالم².

هذه الأمة الصغيرة (إسرائيل) التي أصبحت تخترق القانون الدولي دائماً، وبأدلة دامغة وواضحة ضاربةً بذلك عرض الحائط دون حسيب أو رقيب من المجتمع الدولي، نتيجة للمساندة القوية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدم حق النقد الفيتو، ضد أي مشروع يُمرر في مجلس الأمن يدين فيه (إسرائيل)، والعالم كل شاهد حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي المستمرة على الشعب الفلسطيني بغزة من أكتوبر عام 2023 إلى غاية الآن، ونحن في عام 2025، أليس هذا انتهاك صارخ لكل المواثيق والاتفاقات الدولية المعمول بها؟، إلى متى ستبقى هذا الدولة المارقة فوق القانون وتفلت كل مرة من العقاب، ألا يستدعي ذلك من كل دول العالم إعادة النظر في البنية الحقيقية لهيئة الأمم المتحدة على أسس صحيحة، وعادلة تستوعب جميع الأمم، وتردع كل الخارجين عن القانون الدولي لحفظ الأمن والسلم الدوليين.

وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يشكل التغلغل الصهيوني في إفريقيا خطراً على وحدة وسلامة وسيادة الدول الإفريقية؟، ويستدعي للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى محورين، نبين فيهما فلسفة العقيدة العسكرية الإسرائيلية في التقنية والتقدم والابتكار الدائم بحكم وجودها في جوار معادي لها، وكيف استفادت اقتصادياً من جراء صنع الأسلحة المتقدمة والترويج لها في المعارض الدولية، وبيع

صفات كبيرة تعود بالنفع عليها؟، والمحور الثاني نوضح فيه مدى استغلال النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا لبيع الأسلحة خاصة الخفيفة منها، وكيف أثر هذا على السلم والأمن في إفريقيا؟، مما أحدث نوعاً من عدم الاستقرار الدائم والفوضى، التي لا تؤدي في النهاية إلى تنمية حقيقية في البلدان الإفريقية، وطبيعة المجتمعات الإفريقية السوسيو ثقافية وكيف اخترق الكيان الصهيوني هذه البيئة ويعمل باستمرار على اختراقها مستخدماً كل التقنيات الحديثة لزراعة الاستقرار الاجتماعي والثقافي، والاستفادة قدر الإمكان من ذلك.

أولاً: فلسفة العقيدة العسكرية (الإسرائيلية)

يمكن اعتبار فلسفة العقيدة العسكرية هي مجموعة من المبادئ والأفكار التي تعتمد عليها دولة ما، لتسويق إستراتيجية عسكرية خاصة بها، بحيث تشكل أساساً صالحاً لتحقيق الخطوط العريضة للاستراتيجية القومية"، وربما تعود جذور العقيدة العسكرية الإسرائيلية إلى معتقدات وأفكار مستمدة من كتاب اليهود "الكتاب المقدس"، أي "العهد القديم" الذي هو بمثابة التاريخ العسكري المعتمد لدى اليهود، بدءاً من تاريخ خروجهم من مصر (القرن الثالث عشر ق.م) حتى ثورة المكابيين على السلوقيين* (في القرن الثامن عشر ق.م)، رغم ما يشوب أحداث هذا الكتاب من أسطورة، وما يعترئها من شكوك، بسبب بعدها عن المنطق وعن العملية معاً³.

وتعتبر العقيدة العسكرية الإسرائيلية حسب تصور الفكر الصهيوني، بمثابة نهج لا يتأثر بظرف عارض أو تكتيك مستحدث ولا يتبدل بإسقاط حكومة، أو بانتصار تكتل سياسي إلا بمقدار ما يعزز هذه العقيدة ويطورها تبعاً لمتغيرات المرحلة وتبدلاتها؛ لأنها لا تعرف معنى الجمود العقائدي الذي أسقط الكبار، بل إنها الراصدة لبديهة المتغيرات وقوانين تطورها والمتحكمة بمساراتها الدقيقة والمعدة لأهم أدواتها، والمدركة لحقيقة المبدأ الثابت المعلن في أدبيات الحركة الصهيونية⁴، ولا بد للإشارة أن هذا المبدأ كُسر على يد المقاومة الفلسطينية على مدار تاريخ الصراع، وآخرها عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر عام 2023 والتي هزت أركان وأسس هذه العقيدة التي يتباهون بها أمام العالم، حيث قامت المقاومة الفلسطينية بعملية نوعية معقدة، استخدمت فيها أسلحة بسيطة ومتواضعة واجتازت السياج الفاصل بين غزة والأرض الفلسطينية المحتلة عام 1948، وأسرت ما يزيد عن 250 أسير صهيوني لأول مرة في تاريخ الصراع، للمبادلة عليهم بأسرى فلسطينيون تحتجزهم "إسرائيل" لسنوات طويلة، حيث قضى أقدم أسير فلسطيني ما يزيد عن 40 سنة داخل السجون الإسرائيلية.

هذه العملية أدهشت العالم بتعقيداتها الأمنية، واستخدامها لأساليب عسكرية جديدة وإبداعية، تفوقت على كل الترسانة العسكرية والتقنية للاحتلال الصهيوني، المدعوم بأحدث التكنولوجيا والتقنيات الحربية التي يتبادلها مع الغرب، و لكن ردت فعله كانت قوية على الشعب الفلسطيني بغزة، حيث شن عليهم عدوان همجي ومارس سياسة عقاب جماعي، وتطهير عرقي في حرب غير متكافئة، تدور رحاها منذ عامين، زُهِقت فيها العديد من أرواح المدنيين الفلسطينيين، وشُطبت عائلات بأكملها من السجل المدني الفلسطيني، ولأزال الشعب الفلسطيني صامد على أرضه، يطالب بحقوقه المشروعة، وبالرغم من سياسة التجويع والتعطيش، وعدم إدخال المساعدات

الإنسانية، وهي سابقة خطيرة لم يشهد لها التاريخ مثيل، حيث أنه لأول مرة في العالم يشاهد حرب إبادة جماعية، وتطهير عرقي على الهواء مباشرة عبر شاشات التلفزيون، وهي جريمة حرب مكتملة الأركان وموثقة بالصوت والصورة، لكن المجتمع الدولي، لم يستطع إيقاف هذه الحرب الهمجية، بل استخدم ازدواجية المعايير، التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية لمنع أي مشروع قرار يُتخذ ضد ما يسمى "إسرائيل" الحليف الاستراتيجي لها.

ويمكن أن نجمل أسس الفلسفة العسكرية الصهيونية فيما يلي:

1. التهديد الوجودي الدائم

تقوم العقيدة الصهيونية على فرضية أن بقاء الدولة مهدد بشكل دائم، نتيجة للموقع الجغرافي المسلوب من الشعب الفلسطيني، وإقامة المستوطنات عليه كقوة قائمة بالاحتلال، وأيضاً القرب من جبهات متعددة معادية حسب تفكيرهم، ولكن حقيقة الأمر هي جبهات مقاومة للاحتلال غير الشرعي في فلسطين، وكذلك رفض بعض الأطراف العربية الاعتراف بشرعية هذه الدولة، ولهذا، الحرب عندهم ليست وسيلة لتحقيق مكاسب فحسب، وإنما هي وسيلة للحفاظ على البقاء.

2. الحرب القصيرة الحاسمة

"إسرائيل" دولة الاحتلال، لا تملك رفاهية الحروب الطويلة بسبب ضعف العمق الجغرافي والسكاني والاقتصادي، ولذا دائماً تتبنى فلسفة "ضربة حاسمة وقصيرة" تفكك القدرات العسكرية للعدو بسرعة قبل أن تنتع الحرب، ولكن هذه الفلسفة تغيرت كلياً بعد معركة طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023، حيث عدد قليل من المقاومة الفلسطينية لا يتجاوز عددهم 1500 مقاوم، وجهت ضربة قوية للعدو الصهيوني، في ذلك اليوم بالرغم من كل التفوق التكنولوجي والتقني والعسكري، والدعم الكبير من الدول الغربية، إلا أن المقاومة الفلسطينية أحدثت خرقاً لكل هذا التفوق بأسلحة تقليدية ومتواضعة، جعلت العالم كله حائر في ذلك، وهذا هو الصراع بين أصحاب الحق والباطل، بمعنى أن الشعب الفلسطيني صاحب الأرض الحقيقي، والعدو الصهيوني هو غازي وطارئ على هذه الأرض، فهو الآن يخوض أكبر حرب منذ وجوده وتوسعت بسبب ذلك الفعل المقاوم، فمعادلة الحرب القصيرة الحاسمة تغيرت.

3. الردع عبر التفوق النوعي

ليست القوة الكمية بل التفوق النوعي في التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، والمعلومات هو ما يشكل جوهر الردع الإسرائيلي، وعرف مؤسسو دولة الاحتلال منذ البداية، بأنها ستواجه بمجموعة من التحديات الجيوسياسية الفريدة وأن عليها أن تعتمد على المعرفة والخداع، والخيال لتأمين بقاء الأمة، أعطت هذه البيئة المحمومة الحياة لوحدة عسكرية واستخباراتية مثل الوحدة 8200* والتي ستخوض حرباً لا نهاية لها، أما الناتج الثانوي للنشاطات الأمنية والعسكرية المستمرة، فأصبح هو الآخر محركاً للإبداع الذي يخترق حدود الدولة الصغيرة، هؤلاء الأفراد المدربون بشكل راسخ على مفهوم أن الابتكار يخدم كركن أساسي في الأمن القومي،

سوف يستمرون بالمساعدة على تأسيس صناعة عالية التقنية بالكامل بالنسبة للمدنيين والتي سيمتد تأثيرها إلى ما وراء الحدود الجغرافية الضيقة لدولة الاحتلال⁵.

وكمثال على الخداع، تمكنت القوات اليهودية قليلة العدد مقابل الجيوش العربية الكثيرة أثناء معركة القدس في حرب عام 1948، من طرد القوات العراقية خارج القسم الغربي من المدينة، باستخدام قذائف هاون محلية الصنع تدعى دافيك، سميت القنابل هكذا تيمناً بالمهندس الذي صنعها وهو دافيد ليبوفيتز، حيث امتلكت صوتاً كان أسوأ من ضررها الحقيقي، وهكذا عندما كانت القذائف تطلق لم تصيب أهدافها وكانت بلا فائدة، لكن الذي استطاعت الدافيدكا أن تفعله هو انفجارها في الهواء محدثة دويّاً مربعاً، تم صنع القليل من هذه القذائف وكان يضعونها على مركبة ثم يطلقون عدة قذائف، وينقلونها إلى مكان آخر محدثين بهذه الطريقة الوهم بأن كثيراً من هذه القذائف القوية تلك المدينة، بعد نجاح الخطة، أعيد تنفيذها في مدينة صفد الشمالية والمدينة الساحلية تل أبيب، أربع هذا الدوي العرب لدرجة أنهم نفذوا انسحاباً متسرعاً غير واعين بأنهم كانوا ضحية مَحْدُثٍ ضَجِيجٍ عظيم ليس أكثر⁶.

ومن الملاحظ أن فلسفة العقيدة الإسرائيلية هي الخداع والكذب والمراوغة، كما أسلفنا الذكر بالإضافة إلى التقنية والتطور الدائم والمستمر والمبني على الابتكار والاختراع، حيث يختارون الأدمغة والعبارة منذ سن صغيرة، ويستثمرون فيهم لإنجاز أعمال تخدم "الأمة الإسرائيلية" فقط، ولا يخفى على أحد أن هذه الأمة الصغيرة منذ زمن مبكر وهي تخلق وتبتكر البرامج الحاسوبية الدقيقة لكافة الاستخدامات العسكرية والمدنية، واستطاعت خلال مدة قصيرة جداً أن تحقق قفزة مميزة على المسرح العالمي كواحدة من بين أكثر التجمعات التقنية والحيوية في العالم، حيث فاق عدد شركات الأعمال سنة 2000 الألوف، واحتلت المرتبة الثالثة خلف الولايات المتحدة وكندا بالنسبة للشركات المسجلة في مؤشر NASDAQ، وهذا بسبب ظروفها الجغرافية والتاريخية التي ساهمت في ظهور نوع من التفكير الإبداعي داخل عقيدة الجيش، والوحدة 8200 هي المثال البارز على ذلك^{***}.

وكمثال حي على التقنية والتطور الذي هو ثابت من ثوابت العقيدة العسكرية الصهيونية، هو الاحتلال الرقمي لقطاع غزة، حيث بات ممكناً تبين التوترات الناجمة عن الاحتلال المديد والسيطرة دون احتكاك، والعزل من خلال تحليل الاحتلال التقني المتزايد لغزة، مستخدماً تقنيات عديدة للمراقبة والسيطرة على طول المحيط أو المناطق العازلة وفي داخلها، مثل طائرات بدون طيار، وكاميرات بدارة تلفزيونية مغلقة، وتصوير صوتي، وآلات رصد تعمل بأشعة غاما، وبلدوزرات، وقوارب يتم التحكم فيها عن بعد، وأضواء سوداء أو إشعاعات غير منظورة، وروبوتات صغيرة آلية، وأسوار مكهربة، وأنظمة رؤية إلكترونية للرؤية الليلية، ومناطيد مراقبة بقدرة تغطية تبلغ 360 درجة وحساسات ارتجاج... الخ من التقنيات والتكنولوجيا المتطورة⁷.

ويمكن القول أن التطور التقني والتكنولوجيا الإسرائيلية الرفيعة في مجال الأمن، والمراقبة والانتقال السريع منذ تسعينيات القرن الماضي، هو جزء لا يتجزأ من اقتصادها السياسي، وسرعان ما أصبحت "إسرائيل" خبيراً بارزاً، ومصدراً لمنتجات الأمن والمراقبة وخدماتها التي كانت جميعها اختبرت ميدانياً (أي على

الفلسطينيين)***، وبذلك تم تسويقها كوسيلة فعالة في محاربة الإرهاب وتأمين الحدود والانخراط في حرب المدن، علاوة على أمن الانترنت، خصوصاً مع البروز المتنامي لخطاب تأمين الحدود وممارسة هذا التأمين في السياق السياسي لمرحلة ما بعد 9/11، وبالتالي أصبحت جميع أشكال السيطرة دون احتكاك نموذجاً ممكننا تصدره "إسرائيل" إلى كافة أنحاء العالم وتذر وتجنّي منه ربحاً مالياً كبيراً**** يعود بالفائدة عليها، مما يزيد من تركيزها وتطويرها في هذا المجال.

ويمكن الاستنتاج أن العقيدة العسكرية الصهيونية مبنية على العنف والإرهاب، والاستيطان والتوسع، واستغلال ثروات الشعوب، وهذا كله مستمد من العقيدة اليهودية والخرافات الدينية المصطنعة من التواره المزورة، مثلما يطلقون تسميات على كل عملية عسكرية يقومون بها، مثل: "شعب كالأسد قام" في حربهم الأخيرة على إيران 2025، و"عملية جدعون"، و"السوار الحديدي" إلى غير ذلك من التسميات الخرافية، وهذه الطبيعة العدوانية المتميزة بالهجومية ومنطق القوة لدى شعب "إسرائيل"، الذي يقاتل كل الشعوب التي تقف حائلاً دون تحقيق أطماعه السياسية العدوانية التي يبرروها بوعدهم الرب، بأنهم شعب الله المختار، وكل هذا الدعم العسكري، والسياسي، والاقتصادي والذي بات واضحاً وجلياً للعالم، تستمدّه من الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا استقادت "إسرائيل" من البيئة المعادية المحيطة بها، في توجيه النخبة نحو الابتكار والخيال والإبداع وامتلاك التقنية والتكنولوجيا والتطور والتفوق الدائم والمستمر على البيئة نفسها، وإن أمكن التفوق على العالم كله، بامتلاك المعلومات ومصادرها والتحكم فيها بواسطة الاختراعات الدائمة، وهذا ما يضمن بقائها واستمراريتها إلى أكثر وقت ممكن، لكن صمود وإرادة الشعب الفلسطيني سيحيل دون تحقيق ذلك.

ثانياً: استغلال "إسرائيل" الحروب الأهلية والنزاعات في إفريقيا لبيع الأسلحة

تحولت "إسرائيل" إلى قوة رائدة في مجال التصدير الأمني، وهذا بموجب قرار حكومي في أعقاب حرب أكتوبر/تشرين 1973، حيث حصلت أزمة كبيرة في العملة الأجنبية، وأزمة في السلاح والذخيرة ونفذت كل مخازن الطوارئ، وعندها اتخذت الحكومة قراراً بتطوير الصناعات الأمنية حتى لا تكون مرتبطة بدول أخرى، ويكون لديها خطوط إنتاج في حال اندلاع حرب أخرى، وفي الوقت نفسه بهدف بيع الأسلحة خارج البلاد؛ لتجنّي الأرباح الطائلة من جراء ذلك.

وقد بلغ حجم الصادرات العسكرية الإسرائيلية خلال عام 2017 أكثر من 9 مليارات دولار، ما يشكل ارتفاعاً بنسبة 40% مقارنة مع العام الذي سبقه، حيث وصف وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجادور ليبيرمان: " بأنه إنجاز أمني لم يسبق له مثيل "، وقال رئيس قسم الصادرات العسكرية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، اللواء احتياط ميشيل بن باروخ: " إن الصناعات الدفاعية الإسرائيلية تحظى بالإعجاب والثقة الكبيرة في العالم، وذلك بفضل التكنولوجيا المتقدمة والجودة على أساس الحلول الفريدة التي ابتكرتها وأثبتت فعاليتها ميدانياً " 8.

وأصبحت منذ تسعينيات القرن العشرين، المورد الرئيسي للأسلحة والأجهزة العسكرية والعتاد الحربي، وتكنولوجيا الحرب المتطورة، وأجهزة التشويش، إلى العديد من الدول الإفريقية، خاصة تلك التي تشهد صراعات

عسكرية، واضطرابات قبلية، وحروباً داخلية أو حدودية مع دول مجاورة، مما يجعلها في حاجة دائمة للسلاح والعتاد، خاصة الذخيرة، وأحياناً الأسلحة الخفيفة التي تتطلبها حروب العصابات، والعمليات العسكرية التي تشبه الغزو، وفي طبيعتها المباغطة، " الكر والفر"⁹.

ومن الواضح أنها باتت تستفيد كثيراً من التكنولوجيا العسكرية المتطورة، لتصديرها وبناء العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي تشهد نزاعات وصراعات، سواءً داخلية أو على الحدود، خصوصاً مع تنامي ظاهرة ما يعرف "بالإرهاب العالمي" المصطنع الذي يخدم أجندات عديدة، مما يحقق لديها أرباحاً هائلة، حيث ارتفعت حصيلة بيع "الأسلحة الإسرائيلية" عام 2024 إلى 14 مليار دولار أمريكي صُدرت معظمها إلى الدول الموقعة على الاتفاقات الإبراهيمية، حسب تصريح وزير دفاعهم، وهذا الارتفاع حصل كما العادة بالتجارب على رؤوس الفلسطينيين العزل في قطاع غزة، جراء حرب الإبادة والتطهير العرقي المستمرة إلى يومنا هذا من عام 2025، ولم يستطع العالم إيقافها بالرغم من القرارات العديدة من مجلس الأمن، أليست هذا الدولة المارقة التي تسمى "إسرائيل" هي خطر كبير على الإنسانية والبشرية جمعاء؟، ويستلزم من العالم الحر بعدم التعامل معها، وعزلها، وفرض عقوبات عليها، وإنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية.

لهذا تستفيد "إسرائيل" من التسويق لأسلحتها وبيعها، والدول الإفريقية ليست بعيدة عن ذلك، فهي أحدثت اختراق كبير فيها، وخلقت نزاعات، ومولت جماعات عرقية، واثنيه ضد بعضها البعض، بأسلحتها القديمة التي عفى عنها الزمن، ونوضح ذلك فيما يلي:

1. السلاح سفير " إسرائيل" في إفريقيا

مرت العلاقات بين "إسرائيل" والدول الإفريقية بمرحلتين، الأولى ما قبل اتفاقية السلام بينها وبين مصر، وكانت مبيعات السلاح الإسرائيلي حينذاك سرية، خاصة في الدول التي كانت تعاني من نزاعات أهلية، والمرحلة الثانية هي ما بعد اتفاقية السلام حين تشجعت الدول الإفريقية على التعاون علناً مع إسرائيل، ولعب السلاح دوراً هاماً في ترسيخ العلاقات الإسرائيلية مع الدول الإفريقية وبحسب بيانات وزارة الدفاع الإسرائيلية، أنه بلغت قيمة صادرات السلاح الإسرائيلي إلى الدول الإفريقية 318 مليون دولار عام 2014، وذلك بزيادة نسبتها 40% عن صادراتها عام 2013¹⁰.

إن السلاح ومستلزماته يشكلان سفيراً خفياً لإسرائيل، وفي فترة الخمسينيات اتضح هذا الأمر جلياً في العلاقات الإسرائيلية مع العديد من الدول الإفريقية التي كانت تعاني من حروب أهلية، على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية معها، وكانت أول دبابة إسرائيلية الصنع دخلت الأراضي الأوغندية قد قدمت هدية منها، وفي الفترة التي تلت حرب أكتوبر عام 1973 وحتى توقيع اتفاقية السلام، شهدت العلاقات الإسرائيلية نوعاً من القطيعة مع الدول الإفريقية، لكن تجارة السلاح لم تتوقف، حيث وجهت اتهامات لها بإمداد إريتريا وأثيوبيا^{*****} بالسلاح خلال فترة الحرب، وبعد استقلال إريتريا، فضلت أثيوبيا عليها بسبب موانئها القائمة على البحر الأحمر، وهو ما أسفر في النهاية إلى إنشاء قاعدة عسكرية إسرائيلية عند أرخبيل دهلك.

تعتبر "إسرائيل" القارة الأفريقية كلها سوقاً مفتوحة لمختلف الأنواع من الأسلحة، وحقلاً جاهزاً لإجراء العديد من التجارب فيها، ولكنها تركز في مبيعاتها للأسلحة الخاصة، وهذا وفق الأهداف المرجوة، فهي تصدر الأسلحة الفردية الخفيفة **كبنديقية العوزي** الإسرائيلية الصنع لعدة أسباب، منها التخلص من مخزونها الكبير من بنادق العوزي، لإفساح المجال أمام أجيال جديدة من البنادق الحديثة، فهي وإن كان جيشها يعتمد البندقيّة الأمريكية أم 16، إلا أنها تنتج وتطور أنواعاً مختلفة من البنادق، التي تتميز بصغر الحجم، وخفة الوزن ودقة الإصابة، وكثافة النيران، وتقوم بإجراء التجارب العديدة عليها بغية تطويرها وتحسينها، الأمر الذي يراكمها في مخازنها بكميات كبيرة من أجيالها القديمة، فترى أفضل طريقة للتخلص منها هو توريدها إلى دول إفريقية، هبةً أو بيعاً، إذ هذا أفضل بكثير من الحفاظ عليها في المخازن أو إتلافها¹¹.

ويمكن القول أن "إسرائيل" عملت بشكل دائم ومستمر لفتح أسواق جديدة للسلح في إفريقيا سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية، عن طريق سمسرة الحروب، وأصبح السلاح الإسرائيلي موجود بكثرة في إفريقيا مع الجماعات المتمردة والحركات الانفصالية، وهو سفيرها الخفي والمعلن وعن طريقه تقيم علاقات دبلوماسية معها، مثلما شاهدنا الزيارات المتبادلة بين رئيس تشاد إدريس ديبي ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو لأول مرة في التاريخ، رغم أن العلاقات الدبلوماسية مقطوعة منذ عام 1972، تشاد ذات الأغلبية المسلمة والواقعة في وسط أفريقيا، وشاهدنا أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت مساعدات إلى تشاد تضمنت سيارات عسكرية وقوارب بقيمة 1.3 مليون دولار في إطار الحملة ضد التمرد الإسلامي في البلاد، وأيضاً مولت وساعدت إسرائيل بشكل غير معلن الانقلاب العسكري في مالي، لخلق حالة من عدم الاستقرار في الساحل الإفريقي، بل إن هناك العديد من الاختراقات المخفية، التي لم تتكشف بعد، وما حالة عدم التنمية والاستقرار في العديد من الدول الإفريقية بعد الاستقلال إلا أكبر دليل على ذلك، والمستفيد الوحيد هو إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية حليفها الاستراتيجي، وبالرغم من تنازع الدول الكبرى لإيجاد موطئ قدم لهم بإفريقيا.

2. العلاقات مع أنغولا

بدأت خلال سنوات الخمسينات، وكانت البداية من خلال وجود مجموعة من الإسرائيليين هناك يعملون في بعض الأنشطة الزراعية وتجارة السلاح، حيث بعد رحيل الاحتلال البرتغالي، اندلعت الحرب الأهلية في أنغولا، وكانت بين معسكرين، معسكر **الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا (يونيتا)** بقيادة جوناثان سافيمبي المدعوم من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، ومعسكر **الجبهة الوطنية لتحرير أنغولا** المدعوم من الاتحاد السوفيتي السابق وكوبا بقيادة دوس سانتوس، وفي خضم هذه الحرب الأهلية ساعدت إسرائيل القوات الحكومية عن طريق مبيعات السلاح عبر شركة إل آر جروب الإسرائيلية وعبر رجل الأعمال الروسي أركادي غايدمك، وبسبب بيع الأخير أسلحة بشكل غير قانوني، حكمت عليه فرنسا التي يحمل جنسيتها أيضاً، بست سنوات سجن، وساهم السلاح الإسرائيلي إلى حد بعيد في حسم المعركة لصالح الحزب الحاكم، وأصبح من الموالين لإسرائيل اليوم¹².

3. جنوب السودان: الأموال تأتي فقط لشراء السلاح الإسرائيلي

في الثاني من شهر يونيو (حزيران) عام 2015، كان مشهد احتجاج ناشطي حقوق الإنسان أمام معرض تجاري للصناعات الحربية أقيم في " تل أبيب "، مقلق لقوات الأمن الإسرائيلية، فقد أراد هؤلاء بالتحديد منع مشاركة وفد من جنوب السودان في المعرض، وطالبوا بحظر عام على تصدير الأسلحة الإسرائيلية إلى هذه المنطقة التي تشهد حرباً أهلية، لكن لم ينجح هؤلاء ولا الحظر الدولي ***** ببيع الأسلحة أثناء الحرب الأهلية في منع إسرائيل من مواصلة بيع الأسلحة لواحدة من أهم مناطق القارة السمراء باعتبارها سوق سلاح، حيث تؤكد معظم التقارير الحقوقية للمنظمات الدولية على عمق التورط الإسرائيلي في جنوب السودان التي انفصلت عن السودان عام 2010، ولم يمنعها الفقر البتة من أن تكون أهم مشتري لآلة الحرب الإسرائيلية¹³.

وعناصر الصناعات الأمنية الإسرائيلية لا يتوجهون إلى جنوب السودان بواسطة مروحيات عسكرية أو أقنعة ويهبطون منها عن طريق الحبال، بل برحلات جوية مدنية في حين يعرف الجمهور نوعية الأسلحة التي تحملها قوات الأمن¹⁴، وحسب تقرير لـ مجلس الأمن الدولي، فإن جيش جوبا يستخدمون الأسلحة الإسرائيلية، وهذه التأكيدات جاءت من صورة ميدانية ظهرت فيها الأسلحة التي يقبض عليها الضابط والجنود كالرشاشات الآلية من نوع " ACE "، منتجة من هيئة صناعات الأسلحة الإسرائيلية (IWI)، وتستخدم قوات الأمن هناك بنادق غليلي وطابور الإسرائيلية، وهناك قوات مدربة من قبل الإسرائيليين في جنوب السودان¹⁵.

من الملاحظ أن السلاح الإسرائيلي في جنوب السودان، ساهم إلى حد بعيد في توتير الأجواء وإقامة الحروب الأهلية الدائمة والمستمرة، والرابع الوحيد هو شركات الأسلحة الإسرائيلية، وما زالت السودان تعيش حرب أهلية طاحنة بين القوات العسكرية النظامية، ووحدات الدعم السريع، مما أدى إلى عدم الاستقرار والفوضى وتهجير الملايين من السودانيين والذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية، تتطلب من الأمم المتحدة بالتدخل السريع لوضع حد لهذه الأزمة، والتي يوميا نسمع ارتكاب العديد من المجازر ضد الشعب السوداني الأصل، وأيضا مطلوب من جامعة الدول العربية أن تتحمل مسؤوليتها في حلها عن طريق الحوار الهادئ والحل الدبلوماسي المستمر والفعال.

4. رواندا: السلاح الإسرائيلي يشارك في أسرع إبادة جماعية

شاركت إسرائيل بتزويد القوات المسلحة الرواندية بالأسلحة، في أسرع إبادة جماعية في التاريخ الإنساني، بالرغم من الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على بيع الأسلحة إلى هذا البلد الواقع في أفريقيا الوسطى، فقرار الأمم المتحدة بحظر توريد الأسلحة لرواندا والصادر في السابع عشر من شهر مايو (أيار) عام 1994، انتهكته إسرائيل، لتكون النتيجة مقتل لا يقل عن 800 ألف شخص على مدى 100 يوم، حيث أكدت صور ووثائق تثبت أن تجار السلاح الإسرائيلي، قاموا بتزويد القوات الرواندية بالرصاص والبنادق والقنابل التي غنمها الإسرائيليون من مصر أثناء الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973، ووصلت سبع شحنات من الأسلحة الخفيفة من إسرائيل عبر ألبانيا ما بين أبريل (نيسان) ويوليو (تموز) من عام 1994، لتستخدمها الميليشيات التي ارتكبت المجازر¹⁶.

5. نيجيريا: السماسرة الإسرائيليون يسهلون صفقات الأسلحة

بعد شهر من إلغاء الولايات المتحدة لصفقة الأسلحة الشهيرة (طائرات قتالية من طراز كوبرا) بين نيجيريا وإسرائيل في العام 2014، توجهت إسرائيل لتوريد السلاح لنيجيريا التي يرتكب جيشها جرائم حرب بواسطة إسرائيلية، حدث ذلك عندما قام إسرائيلي بصفقة وساطة، بصفته مبعوثاً للمخابرات النيجيرية، من نيجيريا إلى جنوب إفريقيا، بهدف شراء السلاح في محاولة للالتفاف على أنظمة الرقابة¹⁷.

يمكن القول بأن "إسرائيل" ساعدت العديد من الدول والحركات الانفصالية في إفريقيا للحصول على السلاح واستخدامه في النزاعات القائمة، مما يؤدي إلى خلق بؤر توتر دائمة، وبالتالي الحصول على أسواق جديدة لبيع السلاح الإسرائيلي، وهذا كله يعود بالنفع على الاقتصاد الإسرائيلي، وتبقى الدول الإفريقية بعيدة كل البعد عن التنمية والتطوير، بسبب هذا الاختراق الذي يعطل الدول الإفريقية في بناء بلدانهم، وأيضاً طبيعة المجتمعات السوسيوثقافية التي خلقها الاستعمار الفرنسي والبريطاني قبل الاستقلال، هي طبيعة عرقية واثنية توجد اختلافات واسعة بينهم، وقد ساهم الاستعمار في تغذية ذلك حتى بعد الاستقلال، ومن ساعد الكيان الصهيوني في التغلغل في إفريقيا هما بريطانيا وفرنسا في فتح مساحة كبيرة لهم في إفريقيا، لعمل علاقات دبلوماسية وغيرها تضمن تضامن الدول الإفريقية معها في الأمم المتحدة، بالتصويت معها ضد أي مشروع قرار يتخذ بحقها.

ثالثاً: التحديات المطلوبة أمام الدول الإفريقية في مواجهة الخطر الصهيوني

لمواجهة الاختراق الصهيوني للدول الإفريقية، لا بد من وضع إستراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار السياق التاريخي، والواقع السياسي، والتحديات الاقتصادية والأمنية، التي سعت وتسعى "إسرائيل" بشكل دائم على العمل بكل الطرق والوسائل المتاحة لديها لإفشال أي إستراتيجية مضادة توحد القارة السمراء، وحاولت مراراً وتكراراً لأن تكون عضو مراقب في الاتحاد الإفريقي، ولا زالت تحاول، لكن وعي الأفارقة أحوال دون ذلك، وبمقدار تقارب العلاقات العربية - الإفريقية وصلاتها، يمنع بأن تكون "إسرائيل" حالة طبيعية في المنطقة، فهي دولة احتلال منذ عام 1948، واحتلت دولة عربية وارتكبت، أبشع المجازر بحق شعبها الفلسطيني، ولا زالت إلى يومنا هذا ترتكب المجازر والأساليب المبتكرة والحديثة في قتل الإنسان، التي لم يسمع عنها العالم قط، حيث استخدمت التجويع كسلاح حرب ضد الشعب الفلسطيني بغزة، وهذا منافي لكل الأعراف والقوانين والشرائع الكونية، لقد بات واضحاً في حرب الإبادة والتطهير العرقي بحق الشعب الفلسطيني، أن هذا الكيان الصهيوني بات خطراً على الإنسانية جمعاء، وهو كيان عنصري، والدول الإفريقية عانت كثيراً من نظام الاضطهاد العنصري في جنوب إفريقيا، لهذا ليس غريباً أن ترفع الدعاوي والشكاوي من قبل هذه الدولة في محكمة العدل الدولية، وبالتالي ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة.

وعليه فإن الصورة باتت أكثر وضوحاً، لدى الشعوب الإفريقية ونخبها عن مخاطر هذا الكيان، وعليهم العمل بقوة وتقاني من أجل درء هذا الخطر الذي يتربص بهم ويفتت وحدتهم، ويعطل تنميتهم، ويسلب ثرواتهم الطبيعية، وعليهم إذن اليوم قبل أي وقت مضى، أن لا يدقوا ناقوس الخطر فحسب، بل يدقوا ناقوس اليقظة

الدائمة، ومحاولة تجاوز ذلك بالوحدة الإفريقية التي لا مناص منها، من أجل التنمية المستدامة وتطوير القارة الإفريقية، حتى ينعم شعوبها بالأمن والسلام والاستقرار، ويمكن فيما يلي تقديم أبرز التحديات المقترحة لمواجهة هذا الاختراق:

1. التحديات السياسية والدبلوماسية

إن الشعوب الإفريقية من حقها، أن تمارس السياسة، والسيادة على أراضيها ومواردها الطبيعية، حسب القوانين الدولية، وعبر منظمة الاتحاد الإفريقي، وأن يكون لها موطئ قدم في مجلس الأمن، إلى جانب الدول الأعضاء الخمسة حتى يكون هناك توزيع عادل للقرارات الأممية، فقارة إفريقيا بلدانها غنية ولديها مقدرات كبيرة تؤهلها لأن تكون من بين الدول العظمى، لكن شعوبها فقيرة وتندم البنى التحتية لديها، وذلك نتيجة للأطماع الغربية والاستعمارية في خيراتنا ومن ضمنها "إسرائيل"، لهذا وجب على النخب فيها أن تأخذ المشاريع التنموية على محمل الجد، وتدرس بفاعلية إمكانية تطبيقها على أرض الواقع، من خلال التجارب السابقة، وبناء علاقات أساسها التعاون والتبادل المشترك خدمة لمصالح شعوبها، ولعملية التنمية بمجملها، وبما أن شمال إفريقيا موقع مهم استراتيجي، ومعظمه من الدول العربية، فلا يوجد رؤية عربية موحدة لتجنيب القارة من الإطماع الصهيونية، ومن ضمن التحديات السياسية المعطلة للتنمية هي:

• ضعف التنسيق العربي- الإفريقي:

إن غياب استراتيجية عربية موحدة تجاه القارة الإفريقية، وأيضاً غياب حضور دبلوماسي فعال ومستدام من الدول العربية في العديد من العواصم الإفريقية، سيسمح "لإسرائيل" بملء الفراغ هناك، ويستقطب النخب للعمل معها، فكلما كان التطبيع العربي حاصل، ستبرر هذه الأخيرة علاقاتها الإفريقية، وتصور نفسها كطرف مقبول إقليمياً، ودولياً.

• محاولة الاختراق الإسرائيلي في الاتحاد الإفريقي:

إن محاولة "إسرائيل" الحثيثة في الحصول على صفة مراقب في الاتحاد الإفريقي (رغم اعتراض بعض الدول)، سيُعد اختراقاً كبيراً تبني عليه، للمضي قدماً نحو أن تكون عضو طبعي فيه، وبالتالي الهيمنة والسيطرة على القرارات.

2. التحديات الاقتصادية

تعتبر القارة السمراء قارة غنية بالموارد الطبيعية، والمعادن الثمينة، ولديها مناخ طبيعي يمكنها من التفوق في مجال الطاقات المتجددة، ولديها أراضي شاسعة يجعلها سلة غذاء للعالم، إذا ما أحسن استخدامها، وهي موقع استراتيجي مهم للموارد البحرية والممرات المائية حولها، لهذا تجلب الاستثمار للعبث في السياسة والاقتصاد، ونهب الموارد والخيرات التي تتمتع بها، ومن ضمن التحديات التي تواجهها يمكن أن نوردتها فيما يلي:

• الاستثمار الإسرائيلي في قطاعات إستراتيجية:

تسعى "إسرائيل" دائماً لتقديم مساعدات في مجالات الزراعة، والمياه، والتكنولوجيا، وهذا يجعلها شريكاً جذاباً لدول تعاني من مشاكل تنموية، ونموذج المغرب أكبر دليل على ذلك، فهي الآن تتحكم بلقمة عيش الشعب المغربي، لأنها استحوذت على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية تحت بند المساعدات وتبادل الخبرات، وتحت هذا الإطار تتحكم بالإنتاج عن طريق برامج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في الزراعة، ويدر عليها أرباحاً كثيرة لصالح شركاتها، ويقدم الفتات للفلاح المغربي، "إسرائيل" اليوم تحتل المغرب بطرق غير مباشرة وتتحكم حتى في القرار السياسي، وهذا الاحتلال غير المباشر قائم في عديد من الدول الإفريقية بذات الأسلوب، الذي ربما لا يتضح للعيان.

• ضعف الحضور الاستثماري العربي:

إن غياب مشاريع عربية تنموية مستدامة في إفريقيا، سيفتح الطريق على مسرعيه للجانب الإسرائيلي، لزيادة نشاطه المدروس والذي بطبيعة الحال يخدم مصالحه الأمنية والسياسية، للمضي قدماً في السيطرة والهيمنة على القرار الإفريقي.

• الديون والتبعية الاقتصادية:

إن كثير من الدول الإفريقية تخضع لإملاءات الجهات المانحة، الشيء الذي يجعلها أكثر عرضة للضغوطات والتعامل مع إسرائيل، فهي تغري الحكام بالامتيازات، وتستفيد برهن الاقتصاد الوطني للقروض الدولية.

3. التحديات الأمنية والعسكرية

تواجه الدول الإفريقية تحديات أمنية وعسكرية معقدة؛ بسبب انتشار السلاح الغير مرخص في يد الجماعات الخارجة عن القانون، مما خلق الفوضى وحالة عدم الاستقرار التي لا تؤدي الى التنمية الحقيقية، فتشهد القارة الإفريقية العديد من الانقلابات، وليس آخرها الانقلاب في مالي على الحكومة الشرعية، وكل ذلك بدعم من الخارج لتقسيم هذه الدول والسيطرة على مواردها الطبيعية، ومن ضمن هذه التحديات نذكر:

• العلاقات الإسرائيلية مع أجهزة الأمن الإفريقية:

هناك اختراق إسرائيلي واسع النطاق في هذا الجانب، فهي توهم الجميع بمستوى التطور الأمني لديها وتعمل على تصدير تكنولوجيا الأمن والمراقبة، والدرونز لبعض الدول الإفريقية، وتُدرب قواتها الأمنية، ليكون هناك تعاون مستقبلي مشترك على قضايا تخص بالدرجة الأولى مصالح الكيان الإسرائيلي.

• تحويل القارة إلى قاعدة للتجسس:

أصبح لدى "إسرائيل" تواجد في بعض الدول الإفريقية كنقاط مراقبة أمنية وإلكترونية على خصومها، خاصة في البحر الأحمر وشرق إفريقيا.

4. التحديات الثقافية والإعلامية

• ضعف الخطاب الإعلامي العربي في إفريقيا:

إن انعدام الوعي الشعبي الإفريقي بحقيقة الصراع العربي . الإسرائيلي يترك فراغًا تستغله "إسرائيل" بتقديم نفسها كدولة "صديقة للشعوب"، و هذا بسبب عدم وجود إستراتيجية إعلامية عربية، تواجه الخطاب الصهيوني الموجه للشعوب الإفريقية.

• الهيمنة الإسرائيلية على بعض وسائل الإعلام الإفريقية:

وجود إعلاميين ومؤسسات ممولة إسرائيليًا تروج لرواياتها، في ظل غياب التواجد والتمويل العربي للقنوات الإفريقية، وهذا يسمح للخطاب الصهيوني بأن يكون السائد.

• تراجع دور الأزهر والمراكز الإسلامية:

الفراغ الثقافي والديني في إفريقيا ساعد "إسرائيل" على التسلل إلى المجتمعات المحلية، خاصة في الدول ذات الأقليات اليهودية أو المسيحية، وعدم تواجد المراكز الإسلامية المدعومة من الأزهر يسمح للاختراق الصهيوني أن يتقدم في هذا المجال، ويعرف معطيات كبيرة عن طبيعة المجتمعات المحلية ويدرسها بدقة، مما يسهل عليه مشاريع الاختراق.

5. التحديات الجيوسياسية

لقد برز في الفترة الأخيرة تنافس محموم بين الدول الكبرى، لعمل علاقات تعاون بمختلف أشكالها، وبسط نفوذها في القارة السمراء نظرا لما تخبئه في باطن أرضها من معادن وثروات طبيعية ثمينة تحتاجها الدول في الصناعات المتقدمة، وأيضا لتمتعها بموقع استراتيجي هام، لتوفر العديد من الممرات المائية والبرية لتسهيل حركة التجارة الدولية، وهذا التنافس خلق حالة من الصراع المبطن بين الدول الكبرى، وأعاد ترتيب مستوى العلاقات مع الدول الإفريقية، حيث بدأت فرنسا تفقد سيطرتها وهيمنتها على مستعمراتها، وخلق نوعاً من التحالفات الجديدة التي أفضت إلى تشكيل حكومات جديدة بالعنف أحيانا والقوة الناعمة أحيانا أخرى، وبدأ يدرك القادة الأفارقة حجم تلك المخاطر ومحاولة بناء علاقات تعاون على أساس المصلحة العليا لشعوبها، ومن أهم التحديات الجيوسياسية نذكر:

• تنافس القوى الكبرى (الصين - أمريكا - روسيا - إسرائيل): إفريقيا أصبحت ساحة لصراع نفوذ،

وتستخدم إسرائيل أدواتها الناعمة (تكنولوجيا، طب، زراعة) للتموقع في هذه اللعبة.

• صراع سد النهضة والقرن الإفريقي: التدخل الإسرائيلي في نزاعات مثل سد النهضة يمثل تهديداً

مباشراً للأمن القومي العربي (خاصة المصري والسوداني).

الخاتمة:

إن السياسة "الإسرائيلية" المتبعة في القارة السمراء، هي حرصها الشديد بأن يكون السلاح الفردي متوفراً بكثرة بين أيدي المواطنين؛ لأنه وقود التمرد وشرارة الصراعات الداخلية، ويمكن القول بأنه المادة الكفيلة بإشعال الحروب والنزاعات القبلية والحدودية، بحكم أنها مليئة بالعرقيات والاثنية، مما يمكنها من التدخل في الشؤون الإفريقية وبناء العلاقات الدبلوماسية، وبالتالي إيجاد موطن قدم لها في أي مشكلة أو معركة، فوفرة السلاح في أيدي المواطنين يسهل عليهم اللجوء إليه واستخدامه لحسم أي خلاف، ويقود بسرعة إلى اصطفافات وجماعات متباينة سواء على أساس عرقي وديني أو على أرضية مصالح ومنافع، كما أن بيعه وتسويقه قد لا يلزم أحياناً موافقة الدولة والتزام سياسات ضابطة، بل قد يقوم بهذا الدور أفراد ومجموعات بقصد الانتفاع والتجارة، كل ذلك يقود إلى (الهدف السياسي) هو بناء علاقات قوية مع الحكومات الإفريقية بهدف الاستثمار في تلك الدول لما تملكه من ثروات غير مكتشفة، وقد تقضي هذه العلاقة لبناء قواعد عسكرية وغيرها، وكذلك بناء تحالف سياسي قوي مع هذه الدول ليقدم السياسة الإسرائيلية في المحافل الدولية وغيرها.

ولهذا توصي الدراسة على ما يلي:

- إنشاء آلية دائمة للتنسيق العربي-الإفريقي على مستوى القمم الوزارية والدبلوماسية.
- تعزيز الاستثمارات التنموية العربية في القارة، خاصة في الزراعة والتعليم والمياه.
- إطلاق استراتيجية إعلامية عربية موجهة لإفريقيا، توضح حقيقة الكيان الصهيوني.
- الاستثمار في العلاقات الدينية والثقافية مثل دعم الأزهر والمراكز التعليمية.
- تعزيز التعاون الأمني العربي-الإفريقي لمنع تحول إسرائيل إلى مورد رئيسي للسلاح والتقنيات الأمنية.
- على الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة أن تتحمل مسؤولياتها أمام التغلغل الصهيوني في إفريقيا، للحد منه للحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المنطقة.

الهوامش:

¹ أسماء بنات: ما وراء صفقات الأسلحة الإسرائيلية للأنظمة الدكتاتورية والظلامية، (ت ز 2024/02/28)، موقع عرب 48، www.arab48.com.

² ميرفت عوف: "تحتال على الحظر" إسرائيل.. رائدة بيع السلاح لدول النزاعات، (ت ز 2024/02/28)، موقع سياسة، www.sasapost.com/israeli-arms-supply/.

* تعود جذور حركة المكابيين (الحشمونيين) ودولتهم إلى متى حشمون، وهو سليل عائلة كهنوتية من الحشمونيين والذي قاد تمرد المكابيين، وكان له خمسة أولاد مشوا معه، هم يوحنا الملقب كديس، وسمعان المسمى طسي ويهوذا الملقب بالمكابي، وإليعازر الملقب بـ أوران، ويوناثان الملقب بـ أفوس، حيث مارس اليهود حرب العصابات ضد السلوقيين واستطاع الإخوة الخمسة بقيادة يهوذا المكابي طرد الحامية السلوقية خارج أورشليم عام 164 ق.م، وظهروا معبد أورشليم من رموز الإصلاح الديني ولكن يهوذا المكابي قتل في المواجهات، للمزيد أنظر، وليد يوسف عطو: دولة المكابيين اليهودية العنصرية، الحوار المتمدن، (ت ز 2024/02/28)، www.m.ahewar.org.

³ ياسين سويد: العقيدة العسكرية "الإسرائيلية"، (ت ز 2024/02/28)،

• www.alarabnews.com/alshaab/GIF/29-03-2002/22.htm

⁴ عبد الرحمن جعفر الكناي: العقيدة العسكرية الإسرائيلية وأدواتها في المنطقة، (ت ز 28/02/2024)

• www.echoroukonline.com

^{**} وهي وحدة استخباراتية فائقة السرية بدون اسم - أعطيت رقماً فقط: 8200، وتلفظ بالعبرية "شموني ماتاييم" ويعرف عنها أذان الاستخبارات العسكرية، ووحدة التجميع المركزية، أو العقل الإسرائيلي المدبر، حيث تحتاج إسرائيل المحاطة بجيرانها العرب، والتي كانت في حالة حرب دائمة معهم في معظم تاريخها، ليس فقط إلى المعلومات المباشرة، لكنها أيضاً تحتاج إلى الوسائل التي تمكنها من جمع وتفسير هذه المعلومات بصورة فورية، واعتمدت الوحدة 8200 منذ نشأتها الأولية في السنوات الأولى لتأسيس إسرائيل، على فريق من أصحاب الأدمغة الموهوبة جداً من الرياضيين والمهندسين، ويقال بأنهم هم الذين قد كونوا وحلوا معظم التقنية الفائقة السرية التي تستخدمها الاستخبارات الإسرائيلية، لكن في معركة طوفان الأقصى التي أطلقتها المقاومة الفلسطينية من غزة في أكتوبر 2023، هزت هذا الجدار الاستخباراتي الحديدي وأسرت جنود من هذه الوحدة وصادرت العديد من الأجهزة والملفات والمحتويات على حدود غزة، فطالما تباغت إسرائيل بهذه الوحدة المتقدمة، إلا أن المقاومة الفلسطينية المتواضعة السلاح والعدد وجهت ضربة قوية لهذا الكيان بتلك العملية.

⁵ ستايسي بيرمان، ت: سعيد الحسنية، جواسيس ليمتد، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005، ص36.

⁶ المرجع السابق، ص38.

^{***} وفي تحقيق أجرته مجلة فوربس للشركات العالمية الرائدة مفصل حسب المناطق، بأن الشرق الأوسط يضم تسع شركات من هذا النوع - ثمان منها هي إسرائيلية.

⁷ هلجا طويل السوري: الاحتلال الرقمي الإسرائيلي لغزة، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع: 2/7، 2014، ص44.

^{****} دائماً كانت إسرائيل تحقق مبيعات هائلة للسلاح بعد تجريبه على الفلسطينيين، وتزداد أكثر بعد كل عدوان تشنه، وشاهدنا عملية الرصاص المسكوب بين ديسمبر 2008 ويناير 2009 على قطاع غزة، وحجم الدمار الهائل الذي أحدثه السلاح الإسرائيلي المتطور في هذه البقعة الصغيرة غزة، وتلاحقت الاعتداءات 2012، 2014، إلى حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي 2023 والمستمرة إلى الآن 2025، وكل مرة تجرب فيها سلاحاً جديداً وتعرضه في المعارض الدولية، ويأتي إليها تجار السلاح لشرائه، وإليك ما صرح به ضابط إسرائيلي بعد انتهاء عملية الرصاص المسكوب عن مبيعات السلاح: يأتون ليشاهدوا كيف نصنع أموالاً من الدماء الفلسطينية.

^{*****} تشير المصادر أن صفقات الأسلحة عام 2024، تضاعفت إلى 13% عن العام السابق حسب تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي "يسرائيل كاتس"، ومعظم هذه الأسلحة بيعت إلى الدول الموقعة على الاتفاقات الإبراهيمية، وهذا بسبب استخدامها في حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، وكل بقعة في فلسطين المحتلة أصبحت حقل تجارب لتجار الأسلحة المستخدمة من قبل الجيش الصهيوني الذي فاق النازية بوحشيته.

⁸ محمود محيي: إسرائيل تجتاح العالم بالسلاح، (ت ز 01/03/2024)، جريدة اليوم السابع،

www.youm7.com

⁹ مصطفى يوسف اللداوي: أفريقيا سوق للأسلحة الإسرائيلية، (ت ز 01/03/2024)، قناة العالم،

• www.alalamtv.net/news/1476495/2-1

¹⁰ عرفة البنداري: السلاح سفير إسرائيل الخفي للتطبيع مع العالم، مجلة رصيف22، (ت ز 01/03/2024)

• www.raseef22.com

***** أو ما يعرف بالصراع الأريتري الأثيوبي في القرن الإفريقي، والسيطرة على الملاحة في البحر الأحمر، للإطلاع أكثر يمكن النظر: عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي_التنافس بين استراتيجيتين، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص201.

¹¹ مصطفى الداوي: مرجع سبق ذكره.

¹² عرفة البنداري: مرجع سبق ذكره.

***** رغم أن إسرائيل وقعت في نهاية عام 2014 على الميثاق الدولي للرقابة على تجارة السلاح، إلا أنها لم تصادق على الميثاق، ما يعني أنها ليست عضواً في الميثاق، وفي تبرير الرفض للانضمام قالت وزارة الأمن أن أبعاد التوقيع على الميثاق أساسية بدرجة أقل على مستوى التصدير الأمني، حيث أنها يمكن أن تمس بالاستيراد من جهة أن الدول الموقعة على الميثاق لن تستطيع بيع أسلحة لإسرائيل.

¹³ ميرفت عوف: تحتال على الحظر "إسرائيل .. رائدة بيع السلاح لدول النزاعات، مرجع سبق ذكره.

¹⁴ أسماء بنات: مرجع سبق ذكره.

¹⁵ ميرفت عوف: تحتال على الحظر "إسرائيل .. رائدة بيع السلاح لدول النزاعات، مرجع سبق ذكره.

¹⁶ ميرفت عوف: تحتال على الحظر "إسرائيل .. رائدة بيع السلاح لدول النزاعات، مرجع سبق ذكره.

¹⁷ المرجع نفسه .